اليوم السابع

الرئيس السيسى يبحث مع رؤساء شركات التعدين الإيطالية تعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية بمصر..

مصر

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى، تقدير مصر لعلاقاتها التاريخية الراسخة مع إيطاليا، والحرص على تطويرها في مختلف مجالات التعاون الثنائي، مشيراً في هذا الصدد إلى اهتمام مصر بجذب استثمارات الشركات الإيطالية الكبرى في قطاع التعدين، والصناعة التحويلية، بهدف زيادة القيمة الصناعية المضافة، وتوطين الصناعة ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وبناء القدرات المصرية في هذه الصناعات الأكثر تطوراً، على النحو الذي يتيح آفاقاً واسعة أمام الاقتصاد الوطني لتوفير المزيد من فرص العمل المتميزة، وزيادة الإنتاج والصادرات إلى مختلف دول العالم.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم، عدداً من رؤساء شركات التعدين الإيطالية، وهي شركات "بيرتون"، و"مينيرالي اندستريالي"، وشركة BSM، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، والفريق أحمد الشاذلي رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، واللواء أركان حرب وليد أبو المجد مدير عام جهاز مشروعات الخدمة

الوطنية، واللواء أركان حرب عبد السلام شفيق رئيس الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات، و "شريف الغريب" رئيس شركة "الشريف براند جروب"، بالإضافة إلى السفير "ميكيلي كواروني" سفير إيطاليا بالقاهرة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي أن اللقاء تناول استعراض آفاق التعاون مع الشركات الإيطالية لتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية في مصر، في ضوء النجاح الكبير لنموذج التعاون الصناعي بين مصر وإيطاليا في مشروع مجمع مصانع إنتاج الكوارتز بالعين السخنة، الذي شهد افتتاحه الرئيس في مايو الماضي.

وخلال اللقاء؛ أعرب مسئولو الشركات الإيطالية عن تطلعهم لتكثيف العمل نحو تعميق مسيرة التعاون مع مصر، منوهين إلى ما تعكسه المتابعة الدقيقة من جانب الرئيس لجهود دفع الاستثمار الخاص من حرص للدولة على تحقيق طفرة حقيقية فيً هذا المجال، ومؤكدين التزامهم بتعزيز التعاون المثمر مع مصر في مجال الأنشطة التعدينية، لاسيما في ظل ما تحظى به من ثروات كامنة من الخامات المعدنية، وكذا استفادةً من المناخ الاستثماري الجاذب في قطاع التعدين في مصر.

العربية alarabiya

"أو سي بي" المغربية تعتزم استثمار ٧ مليارات دولار لإنتاج الأمونيا الخضراء

المغرب

قالت مجموعة "أو.سي.بي" لرويترز إنها تعتزم استثمار ٧ مليارات دولار في مصنع للأمونيا يستخدم الهيدروجين الأخضر المنتج من الوقود المتجدد مع سعي واحدة من أكبر شركات الفوسفات والأسمدة في العالم لزيادة الإنتاج وتلبية أهداف خفض الكربون.

مجموعة "أو.سي.بي" المغربية المملوكة للدولة هي واحدة من أكبر مستوردي الأمونيا، حيث أنفقت ملياري دولار على المواد الخام العام الماضي مع ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة الحرب في أوكرانيا.

كما أدى تأثير الحرب على الإمدادات إلى زيادة الأهمية العالمية لمجموعة "أو.سي.بي"، فيما تمثل مساعيها في مضمار الطاقة المتجددة جزءا مهما من الاستراتيجية الصناعية المغربية للحد من واردات الطاقة. وقالت المجموعة إنها أبرمت صفقة لشراء الأمونيا من أميركا الشمالية هذا العام لتفادي تأثير مشكلات الإمدادات.

وتخطط المجموعة على المدى الطويل لتعزيز سلسلة التوريد المحلية بما في ذلك من خلال بناء مصنع في طرفاية بجنوب المغرب.

وبحلول عام ٢٠٢٦، سيبلغ إنتاج المصنع ٢٠٠ ألف طن من الأمونيا سنويا، ثم يرتفع إلى مليون طن بحلول عام ٢٠٢٧ وثلاثة ملايين طن بحلول عام ٢٠٣٢، بحسب رد بالبريد الإلكتروني على أسئلة لرويترز.

تعتبر خطتها لاستخدام الهيدروجين الناتج عن التحليل الكهربائي الذي يعمل بالطاقة الشمسية والرياح كمادة خام لتصنيع الأمونيا جزء من استراتيجية تكلفتها ١٣ مليار دولار أعلنت عنها الشركة في ديسمبر/كانون الأول للتحول إلى الطاقة المتجددة.

ويستثمر المغرب بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة، ويرجع ذلك جزئيا إلى ما يتمتع به من أراض وشمس ورياح وساحل طويل الامتداد، لكن هذا يرجع

أيضا لافتقاره للنفط أو الغاز وعلاقته الشائكة بالجزائر، الدولة المجاورة المنتجة للنفط والغاز.

وتريد الحكومة زيادة الطاقة المتجددة إلى ٥٢٪ من سعة الطاقة القائمة، ارتفاعا من ٣٨٪، بحلول عام ٢٠٣٠. كما تسعى لزيادة تحلية المياه لمساعدة المدن والزراعة على التكيف مع آثار سنوات من الجفاف.

وقالت "أو.سي.بي" إنها تخطط للاعتماد بالكامل على المياه المحلاة للعمليات الصناعية بحلول عام ٢٠٢٧ وقالت لرويترز إنها ستطرح مناقصات أوائل العام المقبل لتوسيع طاقة تحلية المياه في آسفي والجرف الأصفر على المحيط الأطلسي.

ويتضمن مشروع طرفاية محطة تحلية تعمل بالطاقة المتجددة بطاقة ٦٠ مليون متر مكعب سنويا لإمداد المنشآت الصناعية.

التوسع في إفريقيا

خلال العام الماضي، سجلت "أو.سي.بي" عائدات بلغت ١١,٢٩ مليار دولار بفضل ارتفاع الأسعار، بزيادة ٤٠٪ عن عام ٢٠٢١، وبلغ صافي الأرباح ٤,٩ مليار دولار، بزيادة ٣٨٪. وتراجعت الأرباح هذا العام بسبب انخفاض الأسعار، لكن "أو.سي.بي" تتوقع تعافيها في النصف الثاني.

وقالت "أو.سي.بي" التي تمتلك أكبر احتياطيات من الفوسفات في العالم وتخطط لزيادة طاقة إنتاج الأسمدة إلى ١٥ مليون طن هذا العام و٢٠ مليون طن في عام ٢٠٢٧، "سنعزز انتاجنا لتلبية الطلب المتزايد".

ووعدت الشركة بتخصيص أربعة ملايين طن من إنتاج الأسمدة للسوق الأفريقية، حيث أقامت وحدات خلط ورصدت تركيبة التربة على مساحة ٣٠ مليون هكتار للمساعدة في إنتاج أسمدة حسب حاجة التربة.

وتعكس استثمارات المجموعة في السنوات القليلة الماضية في أفريقيا جنوب الصحراء، التي يلعب توريد الأسمدة دورا حاسما في التنمية الاقتصادية بها، صورة لتوسع الشركات المغربية الأخرى في القارة مما يساعد في توطيد التواصل الدبلوماسي المتزايد.

وقالت المجموعة لرويترز إنها ستبدأ الإنتاج في مصنعها للأسمدة بنيجيريا في نهاية عام ٢٠٢٦ وستدشن في العام نفسه مرحلة ما قبل الإنتاج في مصنعها في إثيوبيا

الشرق الأوسط
صحيفة العرب الأولى

الجفاف المفاجئ يتكرر سريعاً بسبب تغيُّر المناخ

مقال

اعتاد الناس النظر إلى حالات الجفاف على أنها ظواهر مناخية تتطوّر ببطء لتفرض نفسها في منطقة ما خلال سنوات طويلة. ولكن، كما يحدث في الهطولات المطرية الغزيرة أو موجات الحرّ الشديد، يمكن للجفاف أن يظهر في منطقة ما على نحو مفاجئ. وتخلص دراسة حديثة إلى أن حالات الجفاف المفاجئ تشهد تصاعداً حول العالم، ومن المتوقع أن يزداد تواترها تحت تأثير تغيُّر المناخ المرتبط بالنشاط البشري.

تغيُّر المناخ يعزّز حالات الجفاف المفاجئ

تُعتبر حالات الجفاف بشكل عام من المخاطر المناخية طويلة الأمد، حيث يؤدي النقص المستمر في هطول الأمطار إلى تجفيف التربة والغطاء النباتي، ويليه انخفاض منسوب المياه في الأنهار والبحيرات. وقد يتفاقم الجفاف ويستمر لسنوات في مناطق واسعة، ويترك عواقبه السلبية على الناس والطبيعة. وفي الآونة الأخيرة، تسبب انحباس الأمطار في القرن الأفريقي طيلة ٦ مواسم في انعدام الأمن الغذائي والهجرة الجماعية.

ويمكن أن يتطوّر الجفاف على نحو سريع، وفي غضون أسابيع فقط. وتُسمَّى هذه الحالة «الجفاف المفاجئ» (Flash Drought) وهي تشبه الفيضانات المفاجئة (Flash Floods) من حيث إنها تظهر فجأة دون سابق إنذار، وتكون التأثيرات شديدة بسبب ضيق الوقت للاستعداد لمثل هذا الجفاف أو التعامل معه قبل فوات الأوان.

ورغم أن مُصطلح «الجفاف المفاجئ» حديث نسبياً؛ إذ نشأ في الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين، فإن حالات الجفاف المفاجئ موجودة في جميع أنحاء العالم بخصائص متفاوتة ومعروفة جيداً للسكان المحليين. وكانت الولايات المتحدة قد شهدت في صيف ٢٠١٢ جفافاً مفاجئاً أدّى إلى تدهور الحقول والمراعي في معظم أنحاء البلاد خلال شهر واحد، وتسبب في خسائر تزيد على ٣٠ مليار دولار، لا سيما في قطاع الزراعة.

ووفقاً لمعظم حالات الجفاف، ينتج الجفاف المفاجئ عن انخفاض هطول الأمطار بشكل غير طبيعي، رغم أنه يرتبط أيضاً بالتبخُّر المفرط الناتج عن ارتفاع درجات الحرارة. لذلك، من المتوقع أن تصبح حالات الجفاف المفاجئ أكثر

تهديداً وشيوعاً مع ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض.

وتشير دراسة، نشرتها دورية «ساينس» قبل أسابيع، إلى أن حالات الجفاف المفاجئ ازدادت خلال السبعين عاماً الماضية. ويعزو معدّو الدراسة هذا الاتجاه إلى تغيُّر المناخ الناتج عن النشاط البشري، مما يرجّح زيادة تواتر حالات الجفاف المفاجئ في المستقبل، وحصولها بشكل أسرع، حتى لو زاد الاحترار العالمي على نحو متواضع نسبياً.

وتؤكد الدراسة أن موجات الجفاف المفاجئ تحدث بشكل أكبر في المناطق الرطبة، حيث تتوفّر كمية كافية من المياه للتبخُّر. وعندما تكون الظروف مناسبة، كانخفاض هطول الأمطار والإشعاع الشمسي المرتفع وسرعة الرياح العالية ووجود خصائص مساعدة في التربة أو الغطاء النباتي، يمكن أن تتبخّر كمية كبيرة من المياه بسرعة.

ويؤدي الجفاف المفاجئ إلى تلاشي رطوبة التربة، مما يؤثر بسرعة على القطاعات التي تعتمد عليها، مثل الزراعة والنظم البيئية. وتتباين آثار الجفاف المفاجئ باختلاف خصائص كل منطقة، إذ إن بعض أنواع التربة تجف أسرع من غيرها، وبعض المناطق لديها موارد مائية وفيرة تضمن رياً تكميلياً، وبعض المحاصيل أكثر مقاومة للإجهاد المائي والحرارة. كما تتفاوت نسبة السكان الذين يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم بين المناطق. ويعتمد ذلك أيضاً على التعافي من الجفاف المفاجئ، فيما إذا كان سيحصل بالسرعة نفسها التي بدأ بها أو يتطوّر إلى جفاف طبيعي طويل.

ويختلف تأثير الجفاف باختلاف الفترات التي يحلّ بها وتداخلها مع مراحل نمو المحاصيل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر الجفاف المفاجئ الذي يستمر لأيام قليلة بشكل كبير على غلّة المحاصيل، عندما يحدث خلال مراحل الإزهار أو التلقيح، بينما يمكن أن يكون خلال موسم النمو في وقت لاحق مفيداً لنمو النبات ونضج الفاكهة. كما أن الجفاف المفاجئ في نهاية موسم الأمطار يكون أقل ضرراً، حيث تكون الأرض اختزنت كميات كافية من المياه.

وتوجد أغلب المناطق المعرَّضة للجفاف المفاجئ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تضم بشكل عام أعداداً أكبر من السكان المعرّضين للخطر وتمتلك موارد مالية أقل للتكيُّف، لاسيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ورغم أن احتمالية حدوث موجات الجفاف المفاجئ في المناطق المدارية الرطبة واردة، فإن مخاطر الجفاف المفاجئ أعلى في المناطق القاحلة منها في المناطق المدارية.الجفاف المفاجئ يزداد عربياًتُظهر الدراسة المنشورة في دورية «ساينس» أن معدّل حالات الجفاف المفاجئ، مقارنةً مع حالات الجفاف المديد، ارتفعت في أكثر من ٧٤ في المائة من المناطق التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ كموضع اهتمام، في تقريرها بشأن الظواهر المناخية المتطرفة.

وتشير الدراسة إلى أن مناطق معيّنة، مثل جنوب أستراليا وشمال وشرق آسيا والصحراء الكبرى وأوروبا والساحل الغربي لأميركا الجنوبية، هي الأكثر تضرراً من حالات الجفاف المفاجئ. وفي المنطقة العربية، تُصنّف بلدان شمال أفريقيا وشرق المتوسط، بما فيها الأردن والعراق، ضمن المناطق التي تشهد زيادةً تاريخية في حالات الجفاف المفاجئ.

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن أكثر مناطق العالم تعرّضاً للإجهاد المائي، حيث تضم ٦,٣ في المائة من سكان العالم، في حين تحظى بنحو ١,٤ في المائة من المياه العذبة المتجددة في العالم. وتشير الدلائل من جميع أنحاء المنطقة إلى أن العقود الأخيرة شهدت أكثر الفترات جفافاً في الألفية الماضية، وتُعزى شدّة حالات الجفاف في هذه الفترة جزئياً إلى تغيُّر المناخ الناتج عن النشاط البشري.

كما تشير الدلائل من المنطقة إلى أن حالات الجفاف كانت ضمن أكثر المخاطر الطبيعية تكلفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تؤثّر على الميزانيات الوطنية وعائدات التصدير وفواتير الاستيراد، وتُساهم في زيادة التفاوتات الاجتماعية، وتعميق الآثار الصحية السلبية، والهجرة من الريف، والاضطرابات السياسية الواسعة.

ولا تزال حالة الجفاف المفاجئ التي شهدها لبنان عام ٢٠١٤ حاضرةً في الأذهان. وكان عديد من المزارعين في سهل البقاع الخصب قد حرثوا الأرض ونثروا البذور عندما قُطعت إمدادات مياه الري بسبب انخفاض مستويات السدود. ومع ارتفاع درجات الحرارة وغياب إمدادات المياه، أدّى الجفاف خلال ٤ أشهر فقط إلى خسائر كبيرة في قطاعي الزراعة والسياحة لم تشهدها البلاد منذ ٦٠ عاماً.

ويُعدّ انحباس الأمطار في شتاء ٢٠١٤ الأسوأ في شرق المتوسط منذ سبعينات القرن الماضي، وتسبب في جفاف أصاب نحو ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق. وفي الأردن، حيث انخفضت مناسيب المياه في السدود بمقدار النصف، مقارنةً بالعام السابق، تغيّر

تصنيف الجفاف خلال أشهر، من الوضع المعتدل إلى الوضعين الشديد والاستثنائي، في أغلب الأراضي المزروعة غربي البلاد.

وتوجد عوامل كثيرة تعزز فرص تطوّر حالات الجفاف المفاجئ في العالم العربي، أهمها مصاعب إدارة الموارد المائية، ومحدودية انتشار أساليب الري الحديث في منطقة تعاني بالفعل قلّة المياه. وكانت وزارة الموارد المائية والري المصرية قد أصدرت بياناً، بعد الجفاف المفاجئ الذي أصاب محيط ترعة السويس في شهر مارس (آذار) الماضي، نسبت فيه هذا الجفاف إلى «التغيُّرات المناخية المتطرفة، وما نتج عنها من قلّة كميات الأمطار خلال فصل الشتاء، ونمو الحشائش الغاطسة في الترعة بمعدلات سريعة، نتيجة ارتفاع الحرارة غير المعتاد، وإقبال المزارعين على سحب المياه بكثافة لري المحاصيل، ووجود أعمال تطوير في منطقة الترعة».

ويتطلّب تخطيط استراتيجيات التكيُّف والتنبؤ والتخفيف، تقدير الحد الأدنى لمدة الجفاف التي تولّد التأثيرات والتوقيتات الحرجة المرتبطة بها، بالإضافة إلى تقدير العواقب الأخرى التي تنشأ عن الجفاف المفاجئ. وحتى الآن، تركزت الأبحاث بشكل كبير ومنطقي على التأثيرات الزراعية، وستكون نقطة البداية مراقبة كيفية تأثر المجتمع بشكل عام بالجفاف.

وتتمثّل الخطوة الأولى، التي تحظى بشعبية متزايدة في إدارة الجفاف في جميع أنحاء العالم، في إنشاء منظومة رصد توضّح حالة الجفاف الحالية في كل منطقة. ويتم إصدار خرائط الجفاف بشكل شهري غالباً، إلا أن موجات الجفاف المفاجئ قد تتراكم وتؤدي إلى نتائج وخيمة في غضون أسابيع فقط. ولا تعدّ مراقبة هطول الأمطار وحدها كافيةً لتوقُّع الجفاف المفاجئ؛ إذ قد يظهر تدهور صحة الغطاء النباتي في صور الأقمار الصناعية بعد فوات أوان اتخاذ إجراءات مؤثرة لمواجهة الجفاف. وفي الولايات المتحدة، أثبت الرصد اليومي لرطوبة التربة والنتح عن قرب فعاليته في توقع حالات الجفاف المفاجئ قبل أسابيع من ظهور آثارها الصريحة.

إن التكيُّف الاستباقي مع الجفاف، سواء أكان مديداً أو مفاجئاً، أكثر فعاليةً وجدوى في إدارة أزمات نقص المياه من الحلول القائمة على ردود الفعل. والتحذيرات التي يطلقها الباحثون حول الأحداث المناخية المتطرفة نتيجة تغيُّر المناخ يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وقد تكون تهديداتها أخطر بكثير مما هو متوقع.

مشروع بناء أكبر مزرعة رياح في أستراليا يفشل رسميًا

الاخبار العالمية

باتت عراقيل التأجيل سمة أساسية تواجه خطط تطوير أكبر مزرعة رياح في أستراليا، ما يمثّل انتكاسة جديدة لقطاع الطاقة المتجددة، وخاصة في ولاية كوينزلاند.

وكانت شركة كلينكو -المملوكة لحكومة كوينزلاند- هي الأحدث التي كشفت فشلها في استئناف مشروع مزرعة رياح كارارا، بعدما واجه تأخيرات ضخمة.

ففي خطوة مخيّبة للآمال، أعلنت السلطات قرارها بالانسحاب من خطة بناء أكبر مزرعة رياح في أستراليا، بسعة تتجاوز الغيغاواط لأول مرة. وبرّرت حكومة كوينزلاند، حيث كان سيقام المشروع، التراجع بسبب التأخيرات في الربط الكهربي وارتفاع تكاليف التشغيل، بحسب تقرير نشره موقع "رنيو إيكونومي" الأسترالي (reneweconomy)، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويضم المشروع مزرعتين لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، هما ماكنتاير وكارارا بسعة مجمعة ١,٠٢٦ غيغاواط، بإجمالي استثمارات ملياري دولار أميركي.

يخدم المشروع أهدافًا طموحة أعلنتها البلاد لخفض الانبعاثات بنسبة ٤٣٪، ورفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى ٨٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

تفاصيل المشروع

تمتلك شركة أكسيونا الإسبانية حصة الأغلبية في مزرعة رياح ماكنتاير بسعة ٩٢٣ ميغاواط، في حين تمتلك شركة "آرك إنرجي" التابعة لمجموعة "زينك" الكورية الجنوبية نسبة ٣٠٪ منها.

وسيُستفاد من الكهرباء المنتجة من مزرعة رياح "ماكنتاير" في تشغيل وإنارة مصفاة "صن ميتالز" التابعة لشركة زينك بالقرب من المشروع.

وتزيد سعة مزرعة رياح ماكنتاير عن ضعف أكبر مشروع في البلاد حاليًا، وهو "ستوكيارد هيل" في مقاطعة فيكتوريا، بسعة ٥٣٠ ميغاواط.

كما تمتلك وتدير شركة كلينكو المملوكة لحكومة مقاطعة كوينزلاند مزرعةَ كارارا بسعة ١٠٣ ميغاواط.

وتضم أكبر مزرعة رياح في أستراليا ١٨٠ توربين رياح، يبلغ طول الواحد ٢٨٥ مترًا فوق سطح الأرض، وهي قادرة على توليد كهرباء تكفي نحو ٧٠٠ ألف منزل، بحسب ما ذكرته شركة أكسيونا.

وستنقل خطوط تحت الأرض الكهرباء المولّدة إلى محطة فرعية داخل الموقع، مع

إمكان تخزين الكهرباء مستقبلاً.

وستقام خطوط جديدة لنقل الكهرباء بطول ٦٤ كيلومترًا، لنقل الكهرباء خارج المزرعة، لتضاف إلى شبكة كهرباء "باور لينك".

من المتوقع أن يوفر المشروع ٤٠٠ فرصة عمل، ومنافع اقتصادية للسكان المحليين، بحسب شركة أكسيونا. قال المتحدث باسم شركة كلينكو في بيان صحفي: "نتيجة للتأخيرات في عملية الربط بمزرعة كارارا، والتأثير البالغ لذلك في التكاليف، قررت كلينكو تعليق تطوير المشروع".

من جانبها، ردّت شركة الكهرباء المملوكة للدولة "باور لينك" أنها أقامت ١٠٠ من أصل ١٦٧ برجًا لنقل الكهرباء إلى المشروع، كما تتوقع استكمال أعمال بناء الشبكة بنهاية عام ٢٠٢٣، ضمن خطة للتشغيل أواخر عام ٢٠٢٤ المقبل.

وقالت على لسان المتحدث باسمها: "لا تأخيرات في أعمال توصيل الكهرباء لمزرعة رياح ماكنتاير".

ومع ذلك، يبدو أن التأخيرات لا ترتبط بتوقيت تشغيل شبكة نقل الكهرباء الجديدة، بل باتفاقية تتعلق بتوربينات رياح من إنتاج شركة نورديكس الألمانية، التي اقترحت تركيبها شركة أكسيونا الإسبانية، بحسب تقرير موقع "رنيو إيكونومي" (reneweconomy).

وتلك ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها المشروعات الأسترالية لتأخيرات بسبب المعدّات، فقد عانت -من قبل- مزرعة ستوكيارد هيل، التي ما زالت حتى اللحظة أكبر مزرعة رياح في أستراليا، من مشكلات مماثلة تتعلق بالمعدّات.

وجاءت تلك الخطوة في ظل التهديدات التي تلاحق قطاع طاقة الرياح بولاية كوينزلاند، إذ توقفت مزرعة كلارك لطاقة الرياح التي تبلغ تكلفتها ٣ مليارات دولار، والتي تخضع الآن لمراجعة الإدارة، بينما اضطر مشروع "آبر بورديكن" لطاقة الرياح التابع لشركة "ويندلاب" إلى تقليص حجمه بسبب المخاوف البيئية، فضلاً عن إلغاء شركة أبل اتفاقية لشراء الكهرباء من مزرعة "آبر بورديكن"، كل ذلك في غضون ٣ أشهر فقط. يرمز قرار حكومة كوينزلاند بتعليق مشروع أكبر مزرعة رياح في أستراليا، إلى معاناة مشروعات الطاقة المتجددة من بيئة استثمارية متزايدة الصعوبة، رغم أهداف وضعتها حكومات الولايات، وسياسات الحكومة الفيدرالية الداعمة.

وثمة الكثير من المشكلات التي تدور حول ارتفاع تكاليف نقل الكهرباء، وتأخيرات الربط الكهربائي، والزيادات في تكاليف مزارع الرياح أو محطات الطاقة الشمسية. وبعد قرار حكومة الولاية بتعليق تطوير مزرعة رياح كارارا بعد تقديمها رأس المال اللازم، أكدت شركة كلينكو أنها انسحبت من الميزانية الأخيرة، وقررت توجيه ٥٠٠ مليون دولار إلى مشروعات الطاقة المتجددة هناك.

كما تعتزم كلينكو الاحتفاظ باتفاقية شراء نحو ٤٠٠ ميغاواط من الكهرباء المولدة من طاقة الرياح في مزرعة ماكنتاير، التي من المتوقع أن تدخل (الاتفاقية) حيز التنفيذ بدءًا من عام ٢٠٢٥، عندما يكتمل بناء المزرعة.

بطء وتيرة نمو الطاقة المتجددة

في سياق متصل، قال مشغّل سوق الطاقة الأسترالية (إيه إي إم أوه)، إن التحول إلى الطاقة المتجددة لا يتقدم بالسرعة الكافية لتلبية أهداف وضعتها الحكومة الفيدرالية في هذا الصدد.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة، دانييل وسترمان، أمام مؤتمر أسبوع الطاقة الأسترالي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ يونيو/حزيران: "تلك الاستثمارات لا تسير بالسرعة الكافية"، بحسب تقرير آخر نشره موقع "رنيو إيكونومي"، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف: "توجد مجموعة كبيرة من مشروعات توليد الكهرباء المستقبلية المحتملة في سوق الكهرباء الوطنية، بإجمالي سعة أكثر من ٢٠٠ غيغاواط. ونصفها لمشروعات طاقة الرياح، و٤٠ غيغاواط منها للبطاريات". وعلّق وسترمان على مشكلة الربط الكهربائي والبنية الأساسية المتسببة في بطء الاستثمارات الجديدة، مثل أكبر مزرعة رياح في أستراليا بكوينزلاند، قائلاً: "نقوم بربط تلك المشروعات الجديدة بأقصى سرعة"، لكن تلك المشروعات مازالت "مقترحة"، على حدّ وصفه.

وتابع: "على الساحل الشرقي، يوجد ١٦٣ مشروعًا بسعة مجمعة أكثر من ٢٧ غيغاواط من الكهرباء، ما زالت في مراحل مختلفة من عملية الربط الكهربائي بالشبكة".

وقال، إن التأخيرات ناجمة عن مشكلة الربط الكهربي، بالإضافة للتكاليف الإضافية لمعدّات تشغيل مزرعة الرياح، وكذلك تكاليف العمالة.

وأكد العمل مع مجلس الكهرباء النظيفة لحلّ بعض المشكلات، وتقليل التعقيدات وتكاليف اتفاقيات الربط وتسجيل وتشغيل المشروعات الجديدة.

كما أشار إلى تراجع أستراليا على مؤشر جاذبية مشروعات الطاقة المتجددة، من المركز الثالث إلى الـ٧ عالميًا حاليًا خلال ١٨ شهرًا، رغم أنها "ينبغي أن تكون الأكثر جذبًا للاستثمارات على مستوى العالم".

sky news عربية

قطر توقع اتفاقية جديدة مع الصين لتزويدها بالغاز لمدة ٢٧ عاما

قطر

أعلنت قطر الثلاثاء أنها وقعت اتفاقية مع مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) لتزويدها بالغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٧ عاما، في ثاني اتفاقية طويلة الأمد مع الصين في أقل من عام.

والصين أكبر زبون للغاز الطبيعي المسال في قطر وواحدة من أكبر مستوردي موارد الطاقة في العالم.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "قطر للطاقة" وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة سعد بن شريدة الكعبي خلال مؤتمر صحافي عُقد في الدوحة، إن بموجب الاتفاق "ستورد قطر أربعة ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي إلى الصين على مدى ٢٧ عاما". وأضاف "هذه ستصبح ثاني اتفاقية بيع وشراء للغاز الطبيعي المسال إلى الصين ضمن مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي".

وكانت قطر وقعت في نوفمبر الماضي، مع شركة النفط الصينية العملاقة "سينوبك"، اتفاقية مماثلة لتزويدها أربعة ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي لمدة ٢٧ عاما. واعتُبرت الاتفاقية آنذاك "الأطول في تاريخ صناعة الغاز المسال".

وفي أبريل، أصبحت "سينوبك" أول مجموعة آسيوية تحصل على حصة ٥ بالمئة في مشروع قطر لتوسعة حقل الشمال الشرقي.

وأعلن الكعبي الثلاثاء توقيع اتفاقية أخرى لبيع وشراء أسهم تنضم بموجبها مؤسسة البترول الوطنية الصينية "إلى عائلة الغاز الطبيعي المسال في قطر شريكا في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي"، أحد جزئي أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم. وتعمل قطر على مشروع توسيع حقل الشمال، أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم والذي يمتدّ تحت مياه الخليج حتى الأراضي الإيرانية ويضم حوالى ١٠ بالمئة من احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة في العالم، بحسب تقديرات شركة "قطر للطا قة " .

ويُتوقع أن يساعد المشروع الذي تقدر قيمته بـ٢٨,٧٥ مليار دولار، قطر في زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بأكثر من ٦٠ بالمئة ليصل إلى ١٢٦ مليون طن بحلول العام ٢٠٢٧.

الأسمدة العربية

النشرة الإقتصادية الاسبوعية

Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام

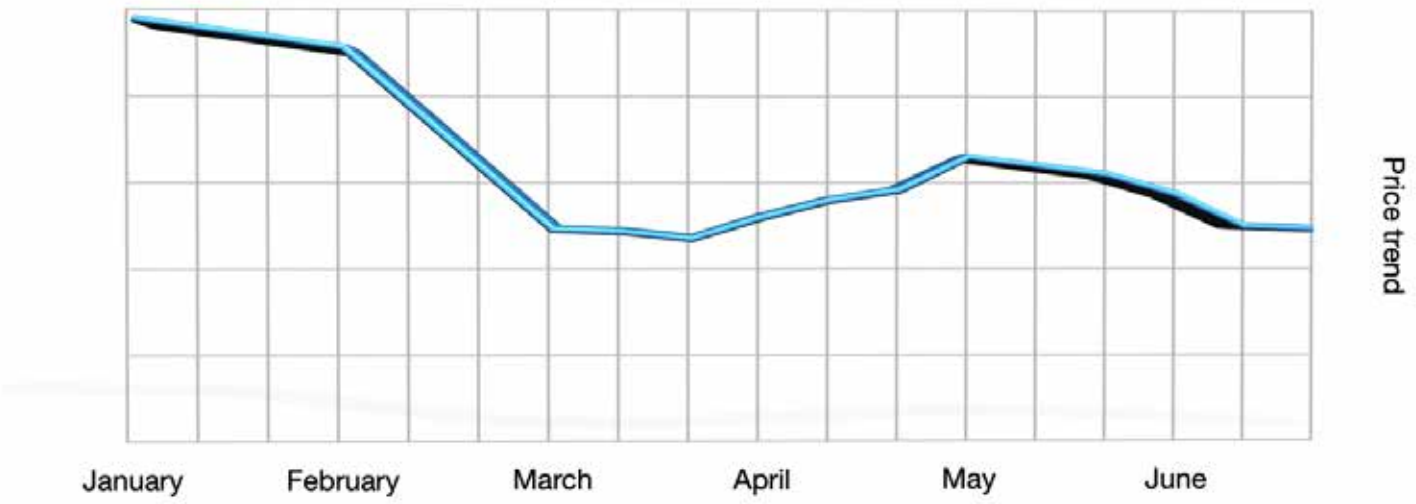

Q1/2 Urea Average trend (ME)

Urea

Expected changes may occur in the urea markets during the coming period, as a result of the recent tender, to which the Middle East region contributes significantly, as India intends to purchase quantities of urea exceeding half a million tons in a comprehensive tender, so that the prospects will become clear during the coming weeks about the status of the urea markets, The attached Graph showing the average movements of urea markets in the Middle East since the beginning of the year.

اليوريا

قد تحدث تغيرات متوقعة بأسواق اليوريا خلال الفترة القادمة، نتيجة للمناقصة الأخيرة والتي تساهم بها منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، حيث عزمت الهند شراء كميات من اليوريا تتخطي النصف مليون طن في مناقصة شاملة، لتضح الافاق خلال الأسابيع المقبلة عن وضع أسواق اليوريا، فيما يوضح الرسم البياني المرفق متوسط تحركات أسواق اليوريا بمنطقة الشرق الأوسط منذ بداية العام.